E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2019/3(Part I)
14 December 2018
ORIGINAL: ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الثالثة عشرة
بيروت، 29-30 كانون الثاني/يناير 2019

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المنفذة في مجال الإحصاء

متابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة وتوصيات سابقة

موجز

أصدرت اللجنة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في ختام دورتها الثانية عشرة التي عُقدت في بيروت، في 4 و5 نيسان/أبريل 2017، مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. وتَعْرِض هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ التوصيات الموجهة إليها، كما تتضمن ما قامت به تنفيذاً لتوصيات سابقة منذ الدورة الثانية عشرة للجنة الإحصائية.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الاطلاع على مضمون الوثيقة وإعطاء الملاحظات. وهي مدعوة أيضاً إلى استعراض ما قامت به الدول الأعضاء في متابعتها للتوصيات الموجهة إليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	3-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء.....	4	3
ثانياً- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية.....	5	5

مقدمـة

1- أصدرت اللجنة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في ختام دورتها الثانية عشرة التي عُقدت في بيروت، في 4 و5 نيسان/أبريل 2017، مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

2- وتَعْرِض هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ التوصيات الموجهة إليها، في الفترة منذ كانون الثاني/يناير 2017 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2018. كما تتضمن الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية تنفيذاً لتوصيات سابقة في تلك الفترة.

3- وتبدأ الوثيقة بعرض مجموعة التوصيات التي وُجّهت إلى الدول الأعضاء، بما يفسح المجال لممثلي وممثلات الدول بعرض ما قامت به تنفيذاً لتلك التوصيات خلال المناقشة، أو بتقديم خلاصات مكتوبة أو مداخلات شفهية.

أولاً- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

4- وجهت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي اعتُمدت في الدورة الحادية عشرة، والطلب من الأمانة التنفيذية الاستمرار في المتابعة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوصيات التي لم تنفذ؛

(ب) الترحيب ببرنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2018-2019، كما ورد في الوثيقة E/ESCWA/SD/2017/IG.1/6، مع التركيز على التحديات الإحصائية التي تواجهها الدول التي تمر بنزاعات، وإحصاءات الفقر، واحتساب خطوط الفقر، والفقر المتعدد الأبعاد؛

(ج) وضع استراتيجيات وطنية جديدة لتطوير الإحصاءات، والاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كمحفز لاستخدامها، بناءً على المبادئ التوجيهية التي حُدِّثت في إطار الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (مبادرة باريس 21)؛

(د) الترحيب بخطة العمل الإقليمية العربية التي اقترحتها الإسكوا بشأن بيانات التنمية المستدامة والمجالات الاستراتيجية الستة؛

(هـ) حث الدول الأعضاء على موافاة الأمانة التنفيذية بالمؤشرات الإحصائية التي جرى التوافق عليها خلال اجتماع اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية بمدينة تونس في 17-18 تشرين الأول/أكتوبر 2016؛

(و) توثيق تجارب التعداد السكاني في الدول العربية، والاستفادة بشكل أكبر من منهجيات وأدوات تنفيذ التعداد من خلال التجارب الإقليمية والعالمية، وزيادة الكوادر المؤهلة العاملة في التعدادات، وإجراء المسح البُعدي، وتقييم نتائج التعدادات بمختلف الطرق، واستخدام نتائج التعدادات في عمليات البحث والتخطيط، والعمل على توثيق العلاقات بين منتجي ومستخدمي بيانات التعداد؛

(ز) التأكيد على أهمية التنسيق الوطني بين أجهزة الإحصاء، والمؤسسات المسؤولة عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وجميع الجهات ذات العلاقة بإنتاج ونشر الإحصاءات الحيوية، وزيادة قدرات القائمين في التسجيل المدني، وخاصة تصنيف أسباب الوفاة، وذلك لتحسين تغطية ونوعية نظام التسجيل المدني؛

(ح) ضرورة جمع ومعالجة وإنتاج ونشر وتقييم إحصاءات اللاجئين والنازحين من أجل المحافظة على الموثوقية والدقة في الإحصاءات الرسمية، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(ط) تشجيع الدول على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008، والإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، والبنية التحتية للإحصاء، والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

(ي) تعزيز التنسيق بين المكاتب الإحصائية، ووزارات المالية، والمصارف المركزية، والجهات الحكومية الأخرى لإتاحة استخدام التقارير المالية كمصادر بيانات لإعداد الحسابات القومية، وذلك ضمن إطار شروط السرية؛

(ك) توسيع نطاق قياس الناتج المحلي الإجمالي، ليشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي، وذلك من خلال ربطها بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية استناداً إلى جداول عرض واستخدام مصممة خصيصاً لهذه الغاية، وذلك لتحقيق عدد من المزايا، وأهمها تحسين اتساق البيانات الاقتصادية على مستوى الدولة؛

(ل) جمع ونشر الإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل، بالاستفادة من الدعم الذي وفرته الإسكوا والتجارب الدولية والإقليمية الناجحة، ووفقاً للتوصيات والمعايير الدولية؛

(م) تطوير وتحديث العمل على إحصاءات الأسعار، ودعم تنفيذ برنامج المقارنات الدولية، ودمج نشاطاته ضمن برامج العمل الإحصائية الوطنية؛

(ن) تطوير البنية التحتية للإحصاءات الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتطبيق التصنيفات الاقتصادية العالمية، واستخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وتحديث أطر المسوح الاقتصادية وربطها بالمسوح الأخرى لضمان الاتساق فيما بينها وضمان توافقها مع نظام الحسابات القومية لعام 2008؛

(س) تطوير إحصاءات البيئة والموارد الطبيعية بما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من خلال التنسيق مع الشركاء الوطنيين والمنظمات المعنية، واستخدام نُظم المعلومات الجغرافية والأطر العالمية، كالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛

(ع) سد الثغرات في البيانات، وتحسين إنتاج ونشر البيانات الوطنية الموحدة المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتحسين قابلية المقارنة والتوفيق بين البيانات الوطنية والعالمية؛ مع توثيق ونشر البيانات الوصفية من خلال إنشاء منصات لتبادل المعرفة واستخدام آليات إبلاغ فعالة؛

(ف) الترحيب بالتقدم المحرز من قِبَل مجموعة العمل الإقليمية التي تشمل الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية، في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالتنسيق مع اللجان والمجالس السكانية في الدول، وتحديدها بـ 39 مؤشراً تعكس إدماج الأبعاد السكانية في إطار رصد التقدم المحرز لأجندة التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي؛

(ص) دراسة إمكانية الاستفادة من ثورة البيانات وكميات البيانات الجديدة التي يحتفظ بها القطاع الخاص، من أجل مساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية في سدّ الفجوات في الإحصاءات الرسمية، وخفض التكاليف، وترشيد الجهود، وتقليص الفترات الزمنية اللازمة لإعداد بيانات أكثر تفصيلاً، مع الأخذ بالحسبان المخاطر والتحديات التي تترتب على استخدام ومعالجة مصادر البيانات الجديدة، وخاصة الحفاظ على الخصوصية وسرية البيانات؛

(ق) التأكيد على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا الجغرافيا المكانية من أجل تطوير عملية جمع وتحليل المعلومات والبيانات، ودمج بيانات الجغرافيا المكانية مع البيانات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من بيانات التنمية في الإحصاءات الرسمية؛

(ر) تحديث وتطوير نُظم الإحصاء الوطنية، كما دعت إليه مقررات المؤتمر العربي حول "خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية"، من أجل تعزيز النُظم الإحصائية العالمية والإقليمية والوطنية، ورفع قدرتها على الاستجابة بصورة أكثر كفاءة وفعالية لمتطلبات السياسات الجديدة، وخاصة أجندة التنمية 2030، ودور الإحصاءات في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

(ش) الإشادة بجهود الأمانة التنفيذية في ربط الأنشطة المعيارية التي تضطلع بها من دراسات وأوراق بحثية، وأنشطة الخدمات الاستشارية التي تقدمها للدول الأعضاء، وكذلك مساعيها لبناء التوافق حول سُبل التعامل مع التحديات التي تواجه المنطقة من خلال نتائج هذه الأبحاث والدراسات والاجتماعات؛

(ت) إعادة التأكيد على أهمية موافاة الأمانة التنفيذية بالبيانات الخاصة بالتقارير التي تُعدّها، ليتسنى لها إصدارها بناءً على الإحصاءات الوطنية.

ثانياً- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

5- وجهت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية عشرة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا عدداً من التوصيات. ويبين الجدول التالي التوصيات كما وردت في تقرير اللجنة عن دورتها وإجراءات التنفيذ. وقد ترد تفاصيل عن الإجراءات الملخصة في الجدول في سائر الوثائق المعروضة على اللجنة الإحصائية في دورتها هذه ضمن البند 4 من جدول الأعمال المؤقت عن الأنشطة المنفذة في مجال الإحصاء.

التوصية	إجراءات التنفيذ
(أ) توفير الدعم للدول الأعضاء في جمع ومعالجة وإنتاج ونشر وتقييم إحصاءات اللاجئين، ومواصلة التنسيق والتعاون التقني في مجال إحصاءات اللاجئين والنازحين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الغوث الدولية للاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والنُظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء، وتسهيل تبادل المعارف والمهارات ونقل المبادئ التوجيهية والأدوات الجديدة التي طورها فريق خبراء في إحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً للدول الأعضاء في الإسكوا	1- المساهمة في صياغة تقرير المبادئ التوجيهية لإحصاءات اللاجئين الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي عُرض في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة الإحصائية (نيويورك، آذار/مارس 2018). 2- العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صياغة مبادئ مماثلة لإحصاءات النازحين. 3- توقيع مذكرة تفاهم مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بشأن تقييم استكمال تسجيل المواليد والوفيات في سجلاتها (نيسان/أبريل 2017).
(ب) الاستمرار في تعزيز قدرات البلدان في تنفيذ برنامج التعداد العام للسكان والمساكن (جولة 2020)، وتطوير الإحصاءات الحيوية الناتجة عن السجلات المدنية للدول الأعضاء بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة	1- عقد اجتماعات إقليمية عن استخدام التكنولوجيا في التعدادات وعن التخطيط للتعدادات في بلدان تعثر فيها إجراء تعدادات جولة 2010. 2- إصدار دراستين عن تنفيذ منهجيات بديلة في التعدادات والأساليب المستجدة في نشر واستخدام بيانات تعدادات السكان والمساكن. 3- تحديث الصفحة الإلكترونية للتعدادات في المنطقة العربية. 4- زيارة عدد من البلدان لتقديم الدعم الفني في تخطيط وإجراء وتقييم التعدادات. 5- تنظيم ورش عمل للتخطيط لإجراء تعدادات في البلدان التي يصعب فيها التنفيذ وللاستفادة من تجارب بلدان أخرى.
(ج) الاستمرار في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008، والإحصاءات الاقتصادية الداعمة، وتعزيزها أيضا في المجالات ذات الصلة، وخصوصاً في مجال تطوير جداول عرض واستخدام تهدف إلى تحسين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحسين التقديرات الخاصة بأنشطة القطاع غير المنظم، وتعظيم الاستفادة من المسوح الأسرية في هذا المجال	1- القيام بتقدير بيانات الإنفاق السنوية عبر استخدام استبيان MORES ضمن نشاطات برنامج المقارنات الدولية، وعقد عدة ورش عمل لمصادقة بيانات الحسابات القومية على مستوى الناتج المحلي وكافة مجاميعه. 2- تنظيم ندوة إقليمية حول جداول العرض والاستخدام في بيروت في 29-30 آب/أغسطس 2018، حيث نوقشت تجارب الدول في بناء جداول العرض والاستخدام وتم إجراء عروض توضيحية حول جداول العرض والاستخدام، وحول مكوناتها ومصادر البيانات المستخدمة. 3- تنظيم ورشة عمل إقليمية في القاهرة من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2018 تمت خلالها مراجعة ومصادقة السلسلة الزمنية لبيانات الحسابات القومية للسنوات 2011 إلى 2016، ما أدى إلى إجراء بعض التعديلات على البيانات من قِبَل الدول الأعضاء. 4- الاضطلاع بمشاريع توأمة لبناء وتطوير جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء عن طريق تبادل الخبرات والدروس المكتسبة بين الدول.

التوصية	إجراءات التنفيذ
(د) مواصلة التحديث والتطوير في المجالات المختلفة لإحصاءات الأسعار، ومماثلات القوة الشرائية، وتعزيز قدرات الدول في هذه المجالات، وكذلك في الإحصاءات قصيرة الأجل، والإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بأنشطة الزراعة ومجالات السياحة	تواظب الأمانة التنفيذية على تطوير المشاريع والمبادرات لتطوير إحصاءات الأسعار وتعزيز التكامل بين مختلف مؤشرات الأسعار والدمج بين نشاطات إحصاءات الأسعار ونشاطات برنامج المقارنات الدولية عبر التالي: 1- تجميع بيانات مؤشر أسعار المستهلك من كافة الدول وإعداد نشرة فصلية لمراقبة التضخم في المنطقة وإلقاء الضوء على أهم التطورات. 2- تطوير نشر نسب التضخم باستخدام أداة نشر عبر الإنترنت (Microsoft Power BI). 3- تطوير مبادرات مبتكرة لإنتاج مماثلات قوة شرائية سنوية حتى في غياب دورات عالمية لبرنامج المقارنات الدولية، كما جرى للسنوات 2014، 2015 و2016، من خلال تنفيذ دورات إقليمية لإنتاج المماثلات، عبر مزيج من الاستقراء والتجميع الفعلي للبيانات. ويستمر العمل على هذه المبادرة لإنتاج مماثلات قوة شرائية لعام 2017. 4- القيام بنشاطات أخرى في مجال إحصاءات الأسعار تدمج فيها نشاطات مماثلات القوة الشرائية مع نشاطات مؤشر أسعار المستهلك الوطني لإنتاج مؤشر موحد لأسعار المستهلك على مستوى وطني ودون إقليمي. 5- ضمن مبادرات تطوير مماثلات القوة الشرائية، تنفيذ مشاريع وطنية في بعض الدول الأعضاء لإنتاج مماثلات قوة شرائية على المستوى دون الوطني.
(هـ) تعزيز الشراكات مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وأمانة جامعة الدول العربية، ومركز الإحصاء لدول مجلس التعاون الخليجي، وبرامج الأمم المتحدة لبناء القدرات الوطنية في الإحصاءات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعمل على الاستفادة من مخرجات المنتديات والفعاليات الإحصائية التي تُعقد في المنطقة العربية لتوحيد الجهود، مثل إعلان الدوحة حول ثورة البيانات، وإعلان الرياض حول تعزيز الشراكات الإحصائية	1- عقد اجتماعات مشتركة مع أمانة جامعة الدول العربية للجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية واللجنة الفرعية للحسابات القومية، وتقديم مواد بحثية حول طرق إعداد الحسابات الربعية وتطبيق نظام الحسابات الإحصائية القومية لعام 2008 (SNA). 2- تنظيم عدة ورش مشتركة في الإحصاءات الاقتصادية مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وصندوق النقد العربي، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في أنقرة. 3- في مجال تطوير الإحصاءات البيئية ونظام المحاسبة البيئية الاقتصادية واستخدام النُظم الجغرافية المكانية من أجل رصد الأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة، عُقدت اجتماعات مشتركة مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الأوروبية للبيئة وجامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وجامعة مالقا في إسبانيا. 4- في مجال إحصاءات الإعاقة، تنظيم اجتماعات مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة وعدد من منظمات الأمم المتحدة.

التوصية	إجراءات التنفيذ
	5- في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي، عقد اجتماعات مشتركة عن إحصاءات النوع الاجتماعي مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الزراعة العالمية ومنظمة العمل الدولية. 6- المساهمة في صياغة شروط مرجعية لمجموعة عمل تُعنى بإحصاءات العمل في المنطقة العربية.
(و) دعم جهود الدول الأعضاء في تطوير البنية التحتية للإحصاءات الاقتصادية من خلال تطبيق التصنيفات الاقتصادية، وجمع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، واستخدام السجلات الإحصائية للمؤسسات، وتنفيذ أنشطة هادفة في هذا المجال	1- القيام بالعديد من الأنشطة لتنمية القدرات في مجال إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات حيث تعاني بلدان المنطقة من ضعف البنية اللازمة لجمع ونشر مثل هذه الإحصاءات. فعلى المستوى الوطني، عقدت الأمانة التنفيذية اجتماعاً في دبي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بحضور عدد من الخبراء الدوليين للمساعدة في تقييم الجهود الوطنية في مجال إحصاءات تجارة الخدمات ووضع التصورات لتطويرها مستقبلاً. وعلى المستوى الإقليمي، عقدت الأمانة التنفيذية ورشة عمل تدريبية على إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات في 20-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وصندوق النقد العربي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. 2- إعداد دراسة منهجية لتعريف المختصين من أجهزة الإحصاء في البلدان العربية بأهمية استخدام السجلات الإحصائية للمؤسسات في العمل الاحصائي وإنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وستقدم الدراسة بعض الجوانب العملية لإنشاء السجلات الإحصائية، خاصة الجوانب الفنية والتشريعية والعلاقة بين الأجهزة الإحصائية وإدارات الدولة المختلفة، وكذلك الاستخدامات الممكنة لها.
(ز) دعوة الأمانة التنفيذية الى وضع إطار عربي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أولويات المنطقة والأطر الموضوعية الإقليمية، ورصد توفُّر البيانات الوطنية، والمصنفة منها، والإبلاغ عن التقدم المحرز لا يُستثنى منه أحد، ومواصلة التنسيق والتعاون التقني في مجال جمع ونشر مؤشرات التنمية المستدامة وتقديم تقارير بالنتائج إلى اللجنة الإحصائية	1- إعداد المسودة الأولى للإطار العربي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتقييم البيانات الوطنية المتوفرة على منصة شعبة الإحصاء الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، ورصد البيانات الوطنية المنشورة من قِبَل المكاتب الإحصائية وتقديم تقرير متابعة بهذا الشأن. 2- تطوير مسودة الإطار العربي لإحصاءات الإعاقة الذي يشمل حوالي 100 مؤشر وجمع المؤشرات استناداً إلى مصادر وطنية وإقليمية وعالمية. 3- إعداد مسودة الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة، بالتعاون مع الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية، الذي يقدم مقترحات حول وسائل إدماج الأبعاد البيئية لخطة 2030 في الخطط والسياسات التنموية الوطنية في المنطقة العربية. وشاركت مكاتب الإحصاء في مراجعة الإطار لناحية قابلية تنفيذه ضمن النُظُم الإحصائية الوطنية القائمة، في حدود ما هو متوفر وما يجب إعداده من بيانات مطلوبة من أجل التحليل والرصد والإبلاغ في المنطقة، ودعم عملية صنع السياسات المتكاملة فيها.

التوصية	إجراءات التنفيذ
(ح) الانتهاء من خطة العمل الإقليمية بشأن بيانات التنمية المستدامة بمجالاتها الاستراتيجية الستة، التي تشمل بناء القدرات في المنطقة، وتقديم الخدمات الفنية إلى البلدان، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية	تطوير خطة العمل الإقليمية بشأن بيانات التنمية المستدامة بمجالاتها الاستراتيجية الستة، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة الإحصائية في اجتماعها هذا (E/ESCWA/C.1/2019/5-E/ESCWA/EC.5/2018/6/Rev.1).
(ط) التأكيد على الاستفادة من المواقع الرسمية للأجهزة الإحصائية للحصول على البيانات	1- تحديث دوري لقاعدة بيانات الإسكوا التي تُجمَّع من المصادر الوطنية أولاً عبر المواقع الرسمية للأجهزة الإحصائية، وفي حال تعذر هذا بالرجوع إلى البيانات التي توفرها منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية. 2- إصدار كُتيِّب إحصاءات النوع الاجتماعي (عدد 2) بالاستناد إلى البيانات الوطنية المنشورة. 3- إصدار أول نشرة إلكترونية لإحصاءات الإعاقة بالأرقام 2017، بالاستناد إلى البيانات الوطنية. 4- تقييم البيانات الوطنية المتوفرة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمنشورة على المواقع الرسمية للمكاتب الإحصائية لرصد قابلية المقارنة على الصعيد الدولي ودقة توفر البيانات الوصفية التابعة لها، وذلك لتسهيل عملية نقلها إلى منصة أهداف التنمية المستدامة العالمية أو إنتاجها بشكل دقيق من خلال عملية جمع البيانات في المستقبل. 5- إصدار منشور "المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات الاجتماعية 2017"، بالاستناد إلى البيانات الوطنية.
(ي) دعم الدول في جمع ونشر إحصاءات البيئة والموارد الطبيعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وأطر عالمية كالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة	تنظيم دورة تعليم إلكتروني وورشة عمل بشأن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية – الإطار المركزي (عمّان، 26-29 آذار/مارس)، وورشة عمل حول النُهُج المعاصرة لإحصاءات البيئة وبشكل خاص إطار تطوير الإحصاءات البيئية، وذلك لدعم الدول في إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة ذات البعد البيئي (بيروت، 12-16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).
(ك) تطوير منهجيات عمل للإنتاج الإحصائي في الدول التي تمر بأزمات، وتوفير برامج تدريبية لتلبية احتياجاتها الخاصة	1- تكوين فريق عمل وتنفيذ ورشة عمل حول تخطيط وتبني طرق بديلة لإجراء تعدادات السكان والمساكن والمنشآت في البلدان التي تمر بأزمات (السودان، ليبيا، العراق، الجمهورية العربية السورية واليمن) والاستفادة من تجارب البلدان التي أجرت تعدادات باستخدام التكنولوجيا (بيروت، 24-27 تموز/يوليو 2018). 2- العمل على وضع خطة للجمهورية العربية السورية في مجال العمل الإحصائي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. 3- عقد ورشة عمل وطنية في ليبيا حول إحصاءات الإعاقة (طرابلس، 7-9 آب/أغسطس 2018).

التوصية	إجراءات التنفيذ
	4- تقديم خدمات التعاون الفني لليمن وعقد لقاء تشاوري بشأن التخطيط لمسح الاحتياجات الإنسانية في اليمن (بيروت، 14-16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).
(ل) دعوة الأمانة التنفيذية إلى استكمال عملية الاضطلاع بجدول أعمال "خطة التحول في المنطقة العربية"، وذلك بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وغيرها من الشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية	1- تشكيل فريق عمل في الأمانة التنفيذية يُعنى بالبيانات الضخمة، يعمل على استعمال المصادر الجديدة للبيانات كالبيانات الجغرافية المكانية في عمليات الإنتاج الإحصائي، وبناء المهارات في هذا المجال. 2- إجراء دراسة استقصائية عن استخدام المعلومات الجغرافية المكانية والتقنيات ذات الصلة في البلدان الأعضاء، تناولت مسائل استخدام نُظُم المعلومات الجغرافية المكانية في الإحصاءات المتعلقة بالبيئة، واستخدام الأراضي، وتغيُّر المناخ. وسيتم استخدام نتائج هذه الدراسة لتحديد الاتجاه الاستراتيجي في ربط المبادرات الإحصائية بالجغرافيا المكانية. 3- منذ مطلع عام 2018، تولّي دور المُيسِّر الإقليمي للجنة العربية لخبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية (UN-GGIM Arab States)، والانضمام كمنظمة مشاركة في الفريق المعني برصد الأرض (GEO)، من أجل ربط تكنولوجيا الجغرافيا المكانية ببرنامج عمل الإسكوا في مختلف المجالات. 4- متابعة العمل على النظام الجديد للإسكوا للمعلومات الإحصائية، الذي يتضمّن وحدة لإدارة البيانات المكونة من مستودع البيانات، وأدوات لتحويل وتحليل البيانات، وأداة لإعداد ونشر التقارير الإحصائية. وتم تطوير وحدة إضافية لنشر البيانات في عام 2018. 5- إطلاق، في آذار/مارس 2018، منصة للتعلّم الإلكتروني تستضيف أول دورة تدريبية إلكترونية لإحصاءات النوع الاجتماعي باللغة العربية، تهدف الى تعزيز قدرات الجهات المعنية بإنتاج الإحصاءات. وستعمل الأمانة التنفيذية على تطوير دورات إحصائية أخرى على المنصّة.